لم يعهد العالم العربي والإسلامي مرحلة من الضعف والضبابية كالمرحلة التي شهدها أثناء سنوات حكم البعث وبالوجه الأخص أثناء هيمنة صدام حسين على مقاليد الأمور في العراق، حيث اجتهد الأخير في اغراق الواقع العربي والإسلامي بجملة من التناقضات والعقد التي مازالت تداعياتها تعصف بالعراق والمنطقة على حد سواء. فعلى الصعيد العربي، عمد النظام على استفزاز الصحوة الإسلامية الشاملة في عقدي السبعينيات والثمانينيات من خلال مجموعة من الأعمال كان اهمها اجتياحه بلداً مسلماً تربطه بالامة العربية وشائج تاريخية مهمة مؤدياً بفعلته هذه الى إحداث شرخ عميق في الكيان الإسلامي.

مفاهيم ودلالات

العراق بين محنة الماضي والسيادة الوطنية

د. محمد القريشي
مدرس جامعي - فرنسا

وامام هذا الحدث الأثيم وجدت كثير من الدول العربية نفسها في مواقع لاتحسد عليها في حكمها بين شعبين مسلمين تأكلهما حرب ضروس أزهقت الآلاف من الأنفس البريئة ونشرت الخراب والتأسي في البلدين الجارين.
وفي هذا المجال نجح صدام في شرذمة الأمة وحفر خنادق متقابلة في احشائها لإثارة مشاعر الكراهية والتناقر والطائفية بين ابناء الأمة الواحدة. اما من الناحية القومية، فقد شحن البيئة العربية بشعارات الأخوة العربية والوحدة ورص الصفوف وتبرعه الجاني للذود عن البوابة الشرقية للامة العربية. لكنه لم يمتنع نفسه عن جريمة اجتياح بلد عربي شقيق، موجهاً بعمله هذا طعنة في صميم الجسد العربي الهزيل الذي طالما تبجح هو وأعوانه بالذود عنه وصيانة مقومات وجوده.
وهذا أيضا برع النظام العراقي السابق في وضع العرب امام تناقض صارخ يتطلب منهم الخيار بين حالتين اكثرهما مرارة هو الاصطفاف معه في جريمته مما يعني تعميق ثقافة الاجتياحات وخلق سابقة قد تغير التوازنات العربية التقليدية الى مجهول لا يحمد عقباه، وثانيهما اتخاذ الوقوف ضده وهذا يعني الالتحام مع الإرادة الأمريكية التي برزت في هذا الظرف مستفيدة من حالة التشرذم، وقدمت نفسها كمحررة ومعيدة للشرعية المسلوبة عربيا.
ولقد اختارت دول عربية وإسلامية أهون الشرين في الوقوف خلف "المحرر الأمريكي" القادم من وراء المحيطات.
ووفق هذا السيناريو الجديد، فرض النظام العراقي على الأمة العربية ثقافة جديدة هي ثقافة المراوحة بين حيث تذبذب العقل العربي بين الأضداد ثقافته التقليدية التي تصنف الأمريكي بصفته مستعمراً أو معادياً وجائراً في دعمه اللامحدود للكيان الصهيوني والدور الجديد المحرر والرائد والذي أفلح بدمج مجموعة كبيرة من الدول العربية والإسلامية تحت راية التحرير، وكذلك بين مشاعر الأخوة العربية المتعارف عليها وحالة الاقتتال الداخلي العربي لاخراج المعتدي.
وفي المجال الوطني فان الحالة العراقية لم تكن خالية عن أحد إقدام النظام بتلغيم الأجواء بمفاهيم المواطنة والثورية المرتبطة بالقائد والحزب وقام باقتراس اللحمة الوطنية من خلال حملاته الهمجية ضد شعبه على اختلاف شرائحه واطيافه وتحويل العراق الى سجن كبير تروع به الأنفس ومقبرة جماعية كبرى شملت الجغرافية العراقية بكل تضاريسها.
وامام هذا الكم الهائل من العقد والتناقضات، وجدت القوى الوطنية العراقية نفسها بالوانها المختلفة امام خيار مصيري وهو المقاومة ومقارعة النظام بمختلف الأشكال، عسكريا وسياسيا وإعلامياً، وهي مهمة صعبة وشائكة بالنظر للظروف الإقليمية العادية والدولية المشحونة بالمصالح المتشابكة.
وهذا أيضا للمرة الثالثة أفلح النظام في وضع المعارضة العراقية في موقع لا تحسد عليه ولازالت إسقاطاته تمطر الواقع العراقي بالكوارث. والمراقب للمشهد العراقي يستطيع بسهولة فهم حالة المعارضة العراقية أثناء حكم الطاغية حين وجدت نفسها أمام خيار الإرادة الأمريكية الراغبة بإسقاط النظام وتنفيذ برنامج يغير معادلات الشرق الأوسط انطلاقاً من العراق "المحرر من صدام". ولا يعقل أن نرى معارضة في العالم يمكنها أن تفوت على نفسها فرصة كهذه للإطاحة

شموني احكم كل منافذ

وهكذا تواصلت مسيرة الاصطفاف مع "المحرر الامريكي" مارة بمحطة السقوط المذهلة للنظام الذي لم يتوقف حتى بعد سقوطه عن بعث تيارات التناقض في الواقع العراقي والعربي، واحد مشاهد هذا التناقض تتمثل بالموقف الحرج الذي وجدت الأحزاب والشخصيات الوطنية نفسها فيه بدخولها في مجلس الحكم ومباشرتها ببناء الدولة العراقية الحديثة ومؤسسات المجتمع الديمقراطي الجديد في هذا الظرف الحرج، وهو واقع لم تعهده الحركات الوطنية سابقاً، لكن الكل يشهد بنزاهة الشخصيات المندرجة تحت لواء هذا المجلس وتاريخها النضالي.
التناقض الاخر الذي أفرزه واقع ما بعد صدام هو ان الأجهزة الأمنية المتنوعة التي تعودت على ترويع المواطنين وتمرست على تخريب المدن والمبنى للبلد تحقيقاً لأهداف الديمومة للنظام السابق والتي احتفظت بإمكانياتها التقنية بعد التهاوي السريع للنظام وتحايلها الى مواقع نشأتها، بدأت تمارس عمليات ضرب القوى الأمريكية كرد فعل لفقدانها للامتيازات التي كانت تتمتع بها وتجذر ثقافة العنف في كيانها.
وعلى الرغم من وضوح هوية تلك الجهات فإنها دخلت في التعريف التقليدي المتداول" أو أريد لها ان تدخل" كمقاومة. لأن واقع الاحتلال يحتم على الشعب ان يستنفر مناعاته الداخلية ويظهرها بشكل يجعل استقرار المحتل على أرضه أمراً صعباً ويجبره على التقهقر والانسحاب، وهو حال تتفق عليها كل الشرائع والأعراف.
وفي هذا المجال نستطيع القول بأن ما تتجاهله أو ترغب بتجاهله اطراف كثيرة في المنطقة هي أن الشعب العراقي مازال يلعق جراحه التي ورثها من الحكم السابق، وان هذا الشعب يتطلع الى بناء مستقبله وهو يحتضن قياداته وأحزابه للمرة الأولى في تاريخه الحديث، وتلك مكتسبات لا يستطيع القفز عليها في الفترة الحالية ويخاطر في اعمال قد تعرض مستقبله وإنجازاته الى التعثر.
يضاف الى ذلك فأن مفهوم السيادة يعتد نسبياً في المعايير العراقية البحتة التي فرضها النظام السابق. إذ اعتاد العراقيون ان يروا مفتشي الهيئات الدولية المختلفة ينتهكون حرمة بلدهم وينتهكون الحرمات الامنية من خلال امتداد حملات التفتيش الى مواقع طالت حتى غرف نوم الطاغية، وما رافق ذلك من انتهاكات متواصلة للاجواء العراقية من قبل طيران التحالف وأخيراً دعوة النظام علنا لوكالة المخابرات الأمريكية للقدوم الى العراق والمشاركة بحملات التفتيش.
ومن هنا يمكننا القول واقعيا أن ما يكتسبه العراقيون من منجزات على طريق الديمقراطية وإنشاء العراق الجديد مع واقع الاحتلال المتأرجح والمائل الى الانسحاب وتسليم السيادة للعراقيين هو أكثر بكثير مما كان لديهم إبان حكم صدام حسين من قتل وتشريد وانتهاكات متواصلة للسيادة الوطنية ومستقبل قاتم مجهول.
ولكن ذلك لا يلغي تبني مفهوم المقاومة الذكية السلمية التي تستثمر اخفاقات المحتل وتحولها الى أداة ضغط لتحقيق الاستقلال الوطني بالتوازي مع عملية البناء الديمقراطي للبلد، وهذا يشكل المحور لاهتمام القسم الأكبر من القوى السياسية العراقية.
إن استقرار العراق وخروجه من زوبعة التناقضات التي خلفها الوضع السابق سيعطي للمنطقة العربية والعالم الإسلامي زخماً جديداً بالنظر لما يحتويه من طاقات بشرية ومادية ضخمة وسيسهم في تعزيز عملية التحديث التي بدأت ملامحها بالظهور في الواقع العربي، مما يلقي على عاتق دول المنطقة مسؤولية المساهمة في إزالة ثقافة التناقضات التي زرعها النظام السابق وبناء العراق الجديد المتفاعل إيجابياً مع بيئته العربية والإسلامية والعالم الخارجي.
إن خروج العراق السريع من الأزمة الحالية مرهون بنجاح مجلس الحكم في إدارة المرحلة الانتقالية مما يحتم عليه الانفتاح على الواقع الإقليمي وطي صفحات الماضي، وكذلك استثمار الطاقات الموجودة على الساحات الدولية لمد الجسور مع المجتمعات المدنية لتلك الدول وتكوين عناصر ضغط على الإدارة الأمريكية لتسليم السيادة الوطنية وربط التجربة الديمقراطية لشعبنا العراقي بالتجارب الديمقراطية المتطورة، وتوفير الضمانات الدولية بعدم تكرار الظاهرة الديكتاتورية في العراق الحديث.

رسالة مفتوحة الى مجلس الحكم

دعوة الى تأسيس المجلس الأعلى للدفاع عن الأمن الوطني

سعود الناصري

لايشك احد في أن الشغل الشاغل لكل مواطن عراقي في الوقت الراهن، هو توفير أمنه والدفاع عنه، والذي هو في حقيقته امن الوطن المفقود الآن وبشكل خاص في العاصمة بغداد، حيث يعبث به الحاقدون والمجرمون والغرباء.
لااعتقد ان الأمر يحتاج الى المزيد من الشرح والتفصيل لانكم تدركون غاية الادراك مخاطر الوضع المنفلت، ولكن ما اود التوقف عنده هو مجرد تساؤل يحق لكل مواطن ان يطرحه: ما الذي فعله مجلسكم من أجل الدفاع عن هذا الأمن؟
وإذا كان ضمان الأمن مرهوناً بجملة من الاجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لعل في مقدمتها توفير فرص العمل للعاطلين، ودفع مرتبات الموظفين والعاملين، وإعادة الحياة الى الدورة الاقتصادية والخ، فان ما اسلفناه لن يجد له متنفساً اذا كان الامن والاستقرار غائبين. هذه هي المعادلة التي ينبغي ان تكون حاضرة في ذهنكم وذهن كل المعنيين بشؤون البلاد.
صحيح ان الحفاظ على الأمن على وفق المعاهدات والتعاقدات الدولية تقع مسؤوليته على الجانب المحتل، ولكن الصحيح ايضاً ان قوات هذا المحتل ليس فقط لم تفعل شيئاً في اعقاب الحرب للحيلولة دون (الفرهود) الذي عم البلاد والفوضى والحرائق والدمار الذي لحق بالمؤسسات وترويع الاطفال والنساء والشيوخ وتطويق الاحياء والشوارع والمنعطفات، وهي بذلك لن تجد من يتعاطف معها او مع مهمتها ان كانت صادقة في تأديتها.
وتتسع يوماً بعد آخر دائرة هذا التناقض بين من يدعي الحفاظ على الأمن وبين المتضررين من فقدانه، وهو آخذ في التراكم وقد يتحول الى نوع من القطيعة لا تحمد عقباها بين الطرفين المتناقضين. فما هو موقفكم ازاء هذا الواقع المرير؟
الكل يعلم ان اسماءكم تتصدر القائمة التي يستهدفها اولئك الحاقدون والمجرمون والغرباء، وان ساعة التنفيذ بحكمهم قد دقت مع زخات الرصاص التي اودت بحياة الفقيدة عقيلة الهاشمي، والتفجيرات التي اعقبتها.. والأيام حبلى بالاحداث المأساوية. ومع كل دقيقة تلكؤ من قبلكم تتسع دائرة التشكيك بقدرتكم على اتخاذ ما يلزم دفاعاً عن حياة المواطنين وبجدوى وجود مجلسكم اصلاً.
فماذا انتم فاعلون؟!
اقترح عليكم، (وربما كان آخرون قد اقترحوا ذلك وبضمنهم اعضاء في مجلسكم) ان تفاوضوا.. وتضغطوا.. وتقنعوا، وإذا اتطلب الأمر تفرضوا بالشكل الذي ترونه مناسباً على المحتلين بأن يسحبوا قواتهم الى الثكنات ليحل محلها العراقيون الى ان يتم الاتفاق معهم على الرحيل.. او الترحيل في نهاية المطاف أو ان تناط بكم مسؤولية الدفاع عن أمن المواطنين والوطن ولا أقول الحفاظ عليه لأنه لم يعد قائماً. وما دام الهجوم خير وسيلة للدفاع، فأنكم مطالبون باتخاذ الإجراءات الضرورية لشن هجوم كاسح، مبرمج ضد العابثين بالامن.
وتقتضي الخطوة الأولى في هذا الاتجاه تشكيل (المجلس الأعلى للدفاع عن الوطن) على ان ترتبط به مباشرة لجان دفاع على مستوى المدن والقرى والمناطق والاحياء السكنية. وتستند، قدر الامكان، على ائتلاف واسع يضم ممثلي الاحزاب والتيارات والتجمعات السياسية والمواطنين المستقلين وكل العراقيين الخيرين، ويتم تسليحها بما يلزم من سلاح يؤهلها لتأدية مهماها الوطنية، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية، وتوضع لها ضوابط محددة تحول دون خروجها على الصلاحيات المنوطة بها.
وينبغي على هذه اللجان ان تقيم اوثق العلاقات الودية مع المواطنين وان تكون موضع تقديرهم واحترامهم، وان يكون طابعها شعبياً بكل معنى الكلمة، وبذلك فقط تستطيع كسبهم وضمان مساعدتهم لها في اداء مهامها النبيلة، والكشف عن اوكار المخربين وشل تحركاتهم. وهذه باختصار ايها السادة المحترمون الفكرة التي حرصت على إيصالها اليكم، راجياً ان تجد صداها لدى مجلسكم المحترم.

لا شك ان ادارة الرئيس بوش في مأزق، فالديمقراطيون يشنعون عليها، وفي كل يوم تظهر حقائق أو شائعات جديدة بشأن الموقف في العراق. لقد اتهمت المخابرات المركزية على سبيل المثال بالتقصير، واحياناً باستخدام معلومات كاذبة وتحويلها الى حقائق. اليوم يتهم البنتاغون بأنه اهمل تقريراً تنبأ بدخول العراق الى حالة من عدم الاستقرار عقب الاطاحة بصدام. يقال انه وردت تفاصيل عديدة في هذا التقرير عن المشكلات التي سوف تواجهها القوات الامريكية في العراق، وجاء فيه ان هذه القوات ستواجه بعدوانية من قبل الشعب العراقي لا الترحيب نظراً لعدم قناعة هذا الشعب بالديمقراطية الجديدة التي سوف تحملها هذه القوات إلى العراقيين

عن تقرير عليم بما حدث!

وتوقع التقرير ايضا بعمليات السرقة والتخريب التي سوف تمارسها عناصر المجرمين التي اطلق سراحها صدام قبل الحرب، مما يقضي بأن تقوم القوات الامريكية بتنظيم دوريات عسكرية في جميع المدن الرئيسية لإيقاف الخارجين على القانون وحماية المؤسسات الحكومية.
نحن نعرف ان القوات الامريكية لم تفعل شيئا ازاء اعمال النهب والسلب وتخريب المؤسسات الحكومية، فهل ان تلك الاعمال فاجأتها، ام انها لم تكن متدربة اصلا على القيام بدور الشرطة كما اشيع حينها؟ وهل حقا ان هذا التقرير قد تنبأ بها؟
ان احد مصادر الخطأ في اي تحليل يجري للواقع او الشروط التي خلقتها القوات الامريكية في العراق يرجع الى وجود عدد من السياسات تفاجئ الواحدة الاخرى بين ليلة وضحاها، فالامريكان يبدون مرة كأنهم يعرفون كل شيء، ومرة متفاجئين، ومرة متخبطين.
وازاء كل مشكلة يظهر احد ما في الخارجية او البنتاغون، اما جاهلا او عليما او عليما يوبخ جاهلا ويستخدم ضده الحجة.
بأي درج كان هذا التقرير نائما طيلة هذه المدة؟ الغريب ان ناطقا رسميا للبنتاغون نفى ان يكون قد تم تجاهل ذلك التقرير، يقول: انه لمن الخطأ بأن ذلك العمل قد تم تجاهله.. وهو مساهمة قيمة..
المشكلة ان الصحافة التي تعلم مثل هذه الاخبار تسهم في جعل الحقائق مضطربة ومشوشة. وبعض الصحف الامريكية -كما نعلم- قد تغير مواقفها ازاء ضغوط الرأي العام الامريكي، او انها تضع نفسها في خدمة بعض الاتجاهات المتعارضة التي تهرب لها بين الحين والحين معلومات محرجة.
يشير التقرير الى ان محاولات تشجيع العراقيين لنبذ ثلاثة عقود من الدكتاتورية واستقبال الديمقراطية لن تكون سهلة.. وان اهتمام الشعب ينصب على اساسيات الحياة وليس على بناء مجتمع مدني!
بغياب تواريخ واضحة عن كتابة هذا التقرير وفيما اذا اضيفت اليه ملاحق فان كل شيء سيبدو غامضا. في كل الاحوال ان تلك (التوقعات) ليست توقعات تماما. فالتجربة الواقعية تفسر اكثر مما يستطيع اذكياء البنتاغون او الخارجية تفسيره في حالة العراق مابعد التاسع من نيسان. فبسبب عدم قيام قوات الاحتلال بواجباتها في ضبط الامن وحماية مؤسسات الدولة من اعمال السلب والنهب، خلقت شروطا رثة لم يعد فيها العراقيون يهتمون بالسياسة اكثر من اهتمامهم بتوفير الأساسيات. هذا ما وصفته (الندى) اكثر من مرة، وهو ليس من التوقعات بل من حالة فعلية جرى تصنيفها على الارض، وانتبه اليها القاصي والداني، وهي ليست سرا فضلا عن انها أثارت النقد والسخط.
لقد كان على تلك (التوقعات) ان صحت ان تتوجه الى قوات الاحتلال كتحذير وليس وصفا لحالة الشعب العراقي. في كل الاحوال يبدو ان بعض المصادر في البنتاغون -على الارجح- تمتلك فكرة مسبقة عن ان العراقيين غير ناضجين لبناء مجتمع مدني بعد او غير مناسبين للديمقراطية على وجه التحديد وبهذا المعنى على الامريكان ان لا يتزلقوا اكثر ويتورطوا ويأملوا! ان الكثير من الافكار التافهة التي لا تخلو من التعالي يجري تهريبها الى الرأي العام الامريكي للتأثير به كجزء من النقد ضد الادارة الامريكية، ولا سيما تحت تأثير الحملة التي يشنها الديمقراطيون المراقبة لتدهور الاحوال الامنية في العراق. وتحمل القوات الامريكية المزيد من الخسائر.
ان فكرة (عدم النضوج) قديمة قدم الاستعمار، لكن الاسوأ منها ان تخلق حالة يصبح فيها عدم النضوج بل والجنون ممكنين. باسترجاع الاحداث التي وقعت بعد التاسع من نيسان نجد ان الامريكان بدوا الكثير من سوء الادارة وانعدام سياسة واضحة في العراق، أو اكثر من هذا لم يستمعوا النصائح السياسيين العراقيين. فمن المسؤول.. ومن هم غير الناضجين؟
حتى هذه الساعة نقول ان المشكلة الامنية التي خسر فيها الامريكان اكثر مما ربحوا، وكانوا المسؤولين عنها، مرتبطة تماما بالعمل السياسي وبالديمقراطية وباسترجاع السيادة.

الاوربيون باركوا خطة مارشال وحاربوا خطة مدريد!

العميد الركن محمد العسكري
محلل سياسي وعسكري

اختلفت وجهات نظر ومواقف معظم الدول في بداية هذا العام بشأن اسلوب معالجة الملف العراقي وكيفية التعامل مع النظام الدكتاتوري. الولايات المتحدة وبريطانيا نفذ صبرهما من سياسة صدام القمعية واكاذيبه وخداعه للمجتمع الدولي. فقررا، مع العديد من دول العالم، إزالة النظام الديكتاتوري ورفع سيف تسلط دام اكثر من (35) عاماً على رقاب الناس.
فرنسا وروسيا والمانيا شكلوا محوراً عمل بجميع الوسائل لتجنيب النظام المواجهة العسكرية، إلا انها لم تفلح كما هو معروف، فالنظام كان يحتضر ساساً.

حتى بعد سقوط النظام لم تسع هذه الدول الى تفهم هذه الحقيقة وتعمد الى التعامل على نحو واقعي مع قضية العراق لكي تحافظ على مصالحها وعلاقاتها به. لقد حاولت إفشال قرار مجلس الامن (1511) ولم تفلح، فأعلنت تحفظاتها وواصلت وضع العراقيل. وإذا كانت تتحجج بأهمية تسليم الملف العراقي الى الامم المتحدة، فإنها تعرف بالمقابل ان حلاً وسطاً يمكن الاعتماد عليه بإسهامها فيه على نحو فاعل وخدمة القضية العراقية. والمرء لا يستطيع إلا ان يستنتج ان هذه الدول خسرت بذهاب الطاغية الذي اجزل لها العطاء طوال فترة حكمه.
في مؤتمر مدريد تجلى تحفظ دول المحور (فرنسا وروسيا والمانيا") من المسألة العراقية على نحو يثير التساؤل والاستغراب. فهدف اجتماع مدريد هو مساعدة الشعب العراقي للخروج من محنته، والتقاعس في هذا لا يعني مواصلة الخلاف مع الولايات المتحدة وبريطانيا فقط، بل ورفض مساعدة الشعب العراقي على نحو خاص ايضاً. اليس مساعدة العراق اقتصادياً يؤدي الى زيادة قدرته على استعادة مكانته الدولية وتأكيد سيادته الوطنية؟ اليس الخلاف مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا يتعلق- اذا افترضنا ان دول المحور الاوربي صادقة بادعاءاتها- بمشكلة استقلال العراق وسيادته؟
ان دولتان من دول المحور وهما فرنسا والمانيا كانتا قد استفادتا من مشروع مارشال الامريكي بعد الحرب العالمية الثانية، وها هي خطة شبيهة الاهداف الا انها متجهة الى بلد آسيوي.. فإذا بالدولتين تديران ظهرهما ولا تتذكران شيئاً من ماضيهما حين خرجتا من الحرب باقتصاد هالك لولا خطة مارشال الامريكية المنقذة.
الظروف تختلف.. لكن المبدأ نفسه، فالعراق يحتاج الى مساعدة لكي يقف على قدميه ويسترجع استقلاله مثلما استرجعت فرنسا والمانيا استقلالهما، على الاقل في المستوى السياسي، او على وجه الدقة، الارادة السياسية.
في مؤتمر مدريد لم تظهر اصوات فرنسا والمانيا وروسيا. لكن في مجلس الامن وفي بداية الازمة فكرت فرنسا بالفيتو، والمانيا اختفت وراء التظاهرات الشعبية المنددة بالحرب، وروسيا لم تنكر ابداً مصالحها كانت تفكر بالمليارات الثمانية!
ينبغي ان نستعرض بعض الحقائق لكي نعرف الأغراض الخفية لدول المحور من القضية العراقية. الحقيقة الاولى ان النظام المقبور خلف وراءه دماراً وفساداً اقتصادياً لا مثيل له، فحول بلداً من اغنى دول المنطقة الى بلد فقير يعاني من ديون تصل الى (130) مليار دولار لدول خليجية ودول المحور الاوربي كان النظام قد استدان منها لحروبه المستمرة ومشاريع اسلحته المحرمة دولياً، وقد عانينا منها بقرارات صارمة من المجتمع الدولي ودفعنا ثمنها باهظاً واليوم نعاني من ديون الحرب: للسعودية (25مليار)، (والكويت 12مليار) و (فرنسا 1مليار) و (روسيا 8مليار)، ثم لشركات اسلحة مثل شركة (فالافيال) التي باعت العراق معدات في الثمانينيات صنعت بواسطتها اسلحة بايلوجية، وشركة(سيغمار الدير بتش) الالمانية، وشركة البناء (هيبير غر-باو) وشركات روسية ونادي باريس وغيرها.
والحقيقة الثانية ان النظام السابق قام عند بدء الحرب بسحب جميع العملات الصعبة من البنوك العراقية وتم إيداعها بأسماء وشركات مزيفة في مصارف الاردن وسوريا ولبنان ودول اوربية وقسم اخفاها في العراق، فتحفظت هذه الدول ولم تكشف عن حقيقة الارقام في مصارفها عدا لبنان اعترف بـ (500) مليون دولار، والاردن اعترف بوجود اموال لحساب النظام السابق ولكنها عرضت مقابلها وصولات ديون وفوائد مستحقة لها على العراق.
ومعروف الآن ان الدكتاتور لم يكتف بسرقة اموال العراق بل استمر بتحريض المرتزقة بضرب انابيب النفط العراقي والبنى التحتية لكي يبقى العراق فقيراً.
والحقيقة الثالثة ان الرئيس الامريكي ووزير خارجيته كولن باول قاما بحملة دبلوماسية واسعة شملت معظم ارجاء العالم لتشجيع الدول الغنية والمستثمرة للمنح والعطاء للعراق، فبدأت معركة جمع الاموال من ميدان الكونغرس مروراً باليابان وشرق آسيا واستراليا واثمرت عن حضور سبعين دولة واكثر من (50شركة وبنكاً) و (1000) شخصية من مستثمرين ورجال اعمال واسفر هذا الحشد عن منح العراق (33مليار دولار) من مجموع احتياجاته التي قدرتها الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي بنحو (55مليار دلار) وقدمت الولايات المتحدة (20مليار دولار) في الوقت الذي مارست ضغطاً غير اعتيادي على دول الخليج العربي نتج عنه الحصول على مليار دولار من السعودية وكذلك من الكويت ومبلغ (215) مليون دولار من الامارات، وهي بالمقابل تأمل إلغاء التعويضات للسعودية والكويت عن حرب الخليج الثانية.
اما زيارة الرئيس بوش الى اليابان فأثمرت عن تقديم الاخيرة (5مليار دولار) لتصبح ثاني دولة مانحة بعد الولايات المتحدة.
اما دول المحور (فرنسا، المانيا، روسيا) فإن موقفهم في مؤتمر مدريد ينطبق عليه المثل (جميل اللسان قليل الإحسان) فقد اعتكفوا وفوضوا امرهم الى الاتحاد الاوربي الذي صرح مفوضه (كريس بتن) ان الاتحاد الاوربي لا يستطيع ان يقدم اكثر من (200مليون يورو)، واعلنت فرنسا والمانيا وروسيا انها لا تمنح أي مبلغ للمساهمة في إعمار العراق لكنها على استعداد لإرسال شركاتها للاستثمار. هذه الدول قالتها بصراحة انها لا ترغب بالاستثمار في العراق ولن تمنح مساعدات أو قروضاً لأن العراق بلد نفطي وغني!
لقد خسرت دول المحور الاوربي بزوال النظام العراقي الكثير.. خسرت نظاماً كان يريد بيع كل شيء لها من اجل البقاء على الحياة.
لكن ألا ترى انها تخسر اليوم العراقيين.. تخسر عراق الغد.. ما دامت لا تسهم في تطوير حاضره؟